ثورة يوليو ١٩٥٢ من التنظيم السرى إلى سقوط فاروق

علي ، فطين أحمد فريد .

ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ من التنظيم السـرى إلى سقوط فاروق : ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - ٧ سبتمبر ١٩٥٢/ فطين أحمـد فريد علي . _ ط ١ . _ [د . م . : د . ن .] ، ٢٠٠٢ (القاهرة : مطابع الشرطة) . _ ٦٩٧ ص ؛ ٢٠ سم .

عرض

أ . د . عبد المنعم إبراهيم الجميعى

يُعـد الكتـاب الذى نحن بصـدد عـرضـه واحدا من المؤلفات التى تستهدف دراسة ثورة يوليو ١٩٥٢ دراسة أكاديمية بعيدة عن الهوى أو الشطط ، بخاصة وأن مؤلفه قد اجتمعت له أكثر من أداة للكتابة فى هذا الموضوع ، فهو بجانب كونه أستـاذًا أكاديميـا ، فـهو باحث من طراز خاص حيث إنه يتمتع بثقافة عسكرية رفيعة المستوى وبخاصة أنه عمل مدرسا بالكلية الحربية وكلية الدفاع الجوى ، وتولى عدة مراكز هامة بفرع التاريخ العسكرى بهيئة البحوث العسكرية وغيرها ؛ مما مكنه من عمل لقاءات عدة مع معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة ومع العديد من الضباط الأحرار بالإضافة إلى تمكنه من الوصول إلى معظم وثائق هذه الثورة التى لم يطلع عليها أحد من الباحثين قبله ، والحصول على معظم أوراق ومذكرات رجالاتها الذين أسهموا فيها أو ساعدوا على إنجاحها .

والكتاب كما يعرفه مؤلفه فى مقدمته محاولة تستهدف تفسير العمل السرى الذى خطط له الضبـاط الأحـرار قبل قيـام الثـورة بسنوات ، ثم حـركـة الجـيش التى قـامت بالانقلاب وطردت الملك فـاروق ، وسيطرت على أمور البلاد حتى تولى اللواء محمد نجيب زمام الأمور .

والحـقـيـقـة أن المـؤلف وفق فى طريقة عرضه لذلك الموضوع السياسى الشائك الذى تضـاربت فـيـه الأقوال ، وفى دعـمـه بالوثائق ، وفى التدليل على وجـهـة نظره ، وفى تحـقـيق الغاية التى يهدف إليها أيما توفيق ، وبخاصة أنه لم يطلق أحكاما ذاتية أو جزافية ، بل اتبع طريقة التـفـسـير وليست المحـاكـمـة ، وهذه الطريقة هى صلب المنهج التاريخى السليم .

وقد نشر هذا الكتاب فى مدينة القاهرة عام ٢٠٠٢ عن طريق مطابع الشرطة ويحتوى على ٦٩٧ صفحة تشتمل على تسعة فصول بها العديد من الصور النادرة والملاحق التى ينشر معظمها لأول مرة .

وفى الفصل الأول من الكتاب المعنون «التنظيـمـات السـرية فى الجـيش المـصـرى وتنظيم الضـبـاط الأحـرار» استـعـرض المـؤلف الجمعيات السرية التى تكونت داخل أجنحة الجيش المصرى منذ عصر إسماعيل ، فتعرض لجمعية مصر الفتاة التى أسسها «اللواء على

الروبى» الذى كان يعمل رئيسا لفرع المهمات خلال حملة الجيش المصرى على الحبشة عام ١٨٧٥والتى انضم إليها «أحمد عرابى» بعد ذلك . كما تعرض لاتصال العسكريين فى هذه الجمعية بجمعية حلوان السرية بهدف توحيد صفوف العسكريين مع المدنيين والبحث عن الطرق الموصلة للإصلاح والتى أسفر عنها تأليف ما سمى بالحزب الوطنى وقتذاك لكن الأمور تغيرت بعد هزيمة العرابيين والاحتلال الإنجليزى لمصر ؛ حيث تم عزل الجيش المصرى عن الحركة الوطنية ، وإخضاعه خضوعا مطلقا لسيطرة الاحتلال والقصر ، واستمرار الأمور على ذلك حتى تم عقد معاهدة ١٩٣٦ ورسم سياسة جديدة لزيادة عدد الجيش ، ففتحت المدرسة الحربية أبوابها لعناصر جديدة من أبناء الطبقة المتوسطة كان منهم «جمال عبدالناصر» وصحبه الذين شكلوا تنظيم الضباط الأحرار فيما بعد وخلال ذلك تزايدت الاتصالات السرية داخل الجيش ، ولاسيما بعد أن رفض «الفريق عزيز المصرى» رئيس أركان حرب الجيش الاشتراك فى الحرب العالمية الثانية بجانب بريطانيا ، وقيام بعض الضباط المصريين بالاتصال بالألمان والتصدى للقوات البريطانية المحتلة ، وظهور تجمعات وطنية تحاول التعبير عن نفسها فى شكل خلايا متفرقة لا يجمعها سوى وحدة العمل الوطنى .

وتعرض هذا الفصل أيضا للتنظيم الذى عمل على وضع قوة الجيش فى خدمة المصالح الوطنية والذى صدر عنه منشورات باسم ضباط الجيش تناولت العديد من المسائل السياسية التى كانت تعانى منها مصر ، ثم ازدياد نشاط هذا التنظيم وغيره من التنظيمات فى أعقاب حرب ١٩٤٨ . واقتناع معظم الضباط بأن الأمل الوحيد ينحصر فى ضرورة تغيير أوضاع البلاد حتى جاء تأسيس تنظيم الضباط الأحرار ليتولى المسئولية ويجمع بين جنباته العديد من هذه التنظيمات . إلى جانب ذلك فقد تطرق هذا الفصل إلى تنظيم الحرس الحديدى السرى الذى كان مرتبطا بالسراى عن طريق «الدكتور يوسف رشاد» وزوجته «ناهد» ، وإلى علاقة بعض ضباط الجيش بالإخوان المسلمين وبالتنظيمات اليسارية ، وكيف استطاع «جمال عبدالناصر» أن يجمع هذه التنظيمات باتجاهاتها المختلفة وأن يمسك بخيوطها المتنافرة ويوجهها نحو هدف واحد هو العمل على تغيير نظام الحكم فى البلاد .

وتعرض الفصل الثانى من الكتاب المعنون : «إلغاء المعاهدة والكفاح المسلح وأزمة نادى الضباط» إلى المرحلة الجديدة من مراحل كفاح الشعب المصرى المتمثلة فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ ، وتبنى حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطانى ، واشتداد حركة الفدائيين مع معارك القتال ، ثم رفض بريطانيا لإلغاء المعاهدة وإعلانها أنها ستقابل العنف بالقوة إذا اقتضى الأمر ، وأنها ستعزل جميع الأماكن الهامة فى منطقة القنال عن باقى القطر المصرى . كما تعرض هذا الفصل للاجتماعات التى كانت تتوالى بين الشباب الوطنى «والفريق

عزيز المصرى» لتكوين كتائب الفدائيين وتسليحها للهجوم على القوات البريطانية ، وتشكيل هذه الكتائب من طلبة الجامعات والجمعيات الوطنية والأحزاب ، وقيامها باغتيال العديد من العسكريين البريطانيين وبالعديد من العمليات الفدائية ، ومقابلة الانجليز لذلك بالعنف ونسفهم لقرية كفر عبده بحجة أنها تؤوى الفدائيين ، واشتباكهم مع الوطنيين فى معارك عنيفة بالسويس وأبى صوير والمحسمة والتل الكبير والإسماعيلية .

وإلى جانب ذلك فقد تطرق هذا الفصل إلى أزمة انتخابات نادى الضباط ، وترشيح «اللواء محمد نجيب» لرئاسة النادى فى مواجهة «اللواء حسين سرى عامر» مرشح القصر ، الذى اعتبر بمثابة مواجهة علنية وصريحة بين الملك والضباط الأحرار ثم نجاح «محمد نجيب» ، وتفكير الضباط الأحرار فى اغتيال «حسين سرى عامر» ردا على إهانته لضباط الجيش ، وإطلاق الرصاص عليه وفشل محاولتهم .

وتناول الفصل الثالث المعنون «الثورة على الأبواب» موضوع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ واتساع دائرة الاتهام حول مدبريه ، واهتزاز صورة النظام ، وإعلان الأحكام العرفية ، واتفاق الضباط الأحرار على ضرورة سرعة التحرك لإنقاذ البلاد قبل فوات الأوان ، وبخاصة بعد أن شعر الملك بأمرهم ، وبعد أن أخذت المنشورات التى تدعو لتغيير نظام الحكم تتوالى بصورة واضحة ، مما جعل «جمال عبدالناصر» يعجل للقيام بالحركة ، ويغير موعدها من نوفمبر إلى يوليو ١٩٥٢ . وإلى جانب ذلك فقد تطرق هذا الفصل إلى ردود فعل الولايات المتحدة والجانب البريطانى إذا نجح الانقلاب فى تغيير نظام الحكم وإلى مدى تأييد القوى الشعبية ولاسيما الأخوان المسلمين له .

وفى الفصل الرابع المعنون «الصراع الخفى بين الضباط الأحرار والملك» تم استعراض النتائج التى أعقبت حريق القاهرة والتى كان أبرزها إقالة حكومة النحاس وتعاقب أربع وزارات على حكم مصر ، وتربص الملك بحركة الجهاد المسلح على القنال ، وخشيته من انتفاضة الجيش ، وانزعاج الولايات المتحدة من أن تتحول حركة الضباط الأحرار إلى ثورة اجتماعية تكون فى صالح الاتحاد السوفيتى ورغبتها فى ثورة سلمية تعيد الاستقرار السياسى والاقتصادى فى ظل وجود الملك ، ونجاحها فى تقويض النفوذ البريطانى على القصر والقيام بدور الوسيط فى حل أزمة الحكم فى مصر ، رغم عدم تمكنها من السيطرة على أهواء الملك ، مما دفعها فى النهاية إلى الاعتقاد بأن الجيش المصرى هو وحده القادر على مواجهة الموقف المتدهور فى مصر ، وعلى إقامة نظام حكم يستطيع الغرب من خلاله إقامة علاقات ود وتفاهم فى المنطقة وما أعقب ذلك من تواصل مسيرة الضباط الأحرار ، وتملك الملك وزمرته من الباشوات الرعب من تضامن القوى الوطنية وتماسكها ، وعدم مهادنة الجيش بحكمه ، وانتهاء الأمر بتحديد ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ موعدا لقيام حركة الجيش .

وبالنسبة للفصل الخامس المعنون «الوحدات التى اشتركت فى الانقلاب والوحدات التى عارضت الانقلاب» فقد تضمن العلميات العسكرية التى حدثت ليلة ٢٣ يوليو ، وأسماء قادة الانقلاب الذين تم تشكيلهم من ضباط معظم أسلحة الجيش ، والمهام المحددة لكل منهم ، والاستعدادات التى رتبها الملك لمواجهة الانقلاب بعد أن تسربت أخباره إليه ، وقيامه بتكليف «الفريق حسين فريد» رئيس الأركان بالقضاء عليه ، وأسماء الوحدات التى كلفت بذلك العمل . كما شمل هذا الفصل أسماء كل من كان يتربع على قمة الحكم فى مصر ليلة الانقلاب بداية من الملك فاروق وأسرته ، ورئيس الوزراء ، والبرلمان ، وقائد الجيش . وانتهاء بالنقابات المهنية وغيرها .

وتناول الفصل السادس المعنون «ليلة ويوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتحرك قوات الجيش» اجتماع لجنة قيادة الضباط الأحرار بعد ظهر ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين لمناقشة خطة التحرك للاستيلاء على قيادة الجيش ، وتحديد بداية ساعة الصفر فى الواحدة من صباح ٢٣ يوليو ، وتوزيع مهام التحرك ، والاتفاق على أن تكون كلمة «نصر» هى كلمة السر لتحرك القوات ثم تسرب خبر الانقلاب إلى الملك ورجال الحكومة وكبار رجال الجيش ، ومحاولاتهم إحباطه ، ودعوة قائد الجيش لعقد مؤتمر لكبار الضباط فى كوبرى القبة ، واقتحام الضباط الأحرار لمبنى رئاسة الجيش واعتقال «الفريق حسين فريد» رئيس الأركان وكل من معه من القادة قبل إفسادهم خطة الانقلاب . وتطرق هذا الفصل إلى دور «البكباشى يوسف صديق» قائد الكتيبة الأولى مدافع ماكينة الذى تحرك بقواته ساعة مبكرا قبل ساعة الصفر ، وأثر ذلك على إنجاح الحركة وإنقاذها من الفشل وبخاصة بعد نجاحه فى عملية الاقتحام والسيطرة على مقر القيادة وإيقاع رئاسة الجيش فى أيدى الثوار ، ثم إلى تحرك قوات الانقلاب للسيطرة على مبنى الإذاعة وباقى مقار رئاسات الجيش . هذا فى الوقت الذى كان فيه «نجيب الهلالى» بالإسكندرية منشغلا فى تشكيل وزارته الذى كلفه الملك بها ، وما تبع ذلك من اتصالات بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين لمؤازرة الحركة وتأمينها والعمل على المحافظة على الهدوء ، وتأييد الوضع الجديد ، وتقديم كل مساعدة ممكنة للجيش . كما تعرض هذا الفصل لبيان الضباط الأحرار الذى سيعلن عن الحركة أمام جماهير الشعب وظروف صياغته ، ومحاولات الملك منع إلقائه فى الإذاعة وفشله فى ذلك ، وموقف المسئولين عن الإذاعة المصرية من إذاعة البيان والتفاف أبناء الشعب المصرى حول أجهزة الراديو فى المقاهى والحوانيت والمنازل للاستماع إلى بيان من القائد العام للقوات المسلحة «اللواء أركان حرب محمد نجيب» حول حركة الجيش .

وجاء الفصل السابع المعنون «صراع التسعين ساعة لإسقاط فاروق» ؛ ليوضح الساعات المحدودة فى ظلام ليلة حولت الضباط الأحرار من شباب يلتهب الغضب من صدورهم إلى مسئولين عن حكم مصر بشكل جعل انتضار حركتهم مفاجئا لأكثرهم تفاؤلا ، فتهاوت قلاع الملك وسقط أعوانه من كبار

الضباط دون مقاومة ، واشتعل الحماس بين رجال الجيش مع شروق شمس ٢٣ يوليو ، وانفجرت مشاعر المصريين بالفرح واحتشد الجميع لتأييد الحركة ، وانتهى الأمر بتحرك اليخت الملكى المحروسة حاملا «الملك فاروق» إلى منفاه الاختيارى بإيطاليا فى ظهر يوم السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٢ . وإلى جانب ذلك فقد تعرض هذا الفصل للاتصالات التى تمت بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لإبلاغها بنوايا الحركة ، وبأن الانقلاب مسألة داخلية بحتة تخص المصريّين وحدهم ، وأن حياة الأجانب وممتلكاتهم سوف تحترم طالما لم يتدخل الإنجليز فى الأمر ، وأن أهم أهداف الحركة تنحصر فى القضاء على الفساد فى الجيش وإعادة الحياة الدستورية . وبالفعل لم تتدخل الولايات المتحدة ، بل اعتبرت الأحداث التى وقعت فى مصر بمثابة مسألة داخلية ، وفى الوقت ذاته أرسل الإنجليز لقيادة الجيش إنذارًا يهدد بالتدخل لحماية أرواح البريطانيين إذا وقع عليهم أى اعتداء ، ثم تطرق هذا الفصل لموضوع تشكيل وزارة جديدة يتولاها رئيس وزارة ليست له ارتباطات حزبية ، واختيار على ماهر السياسى المخضرم للقيام بهذه المهمة لعدم ارتباطه بالأحزاب ، وموافقة الملك على ذلك ، وموافقته أيضا على إعفاء «حيدر باشا» من منصب القائد العام للقوات المسلحة ، وتعيين «اللواء محمد نجيب» بدلا منه ، مع الإنعام عليه برتبة الفريق ، وإذعان الملك لمطالب الجيش بإبعاد «أنطوان بوللى» و«إلياس أندراوس» و«يوسف رشاد» و«حسن عاكف» و«كريم ثابت» وغيرهم من أفراد الحاشية الملكية ، ثم قرار مجلس قيادة الثورة بمحاصرة القصور الملكية وعزل الملك وتنازله عن العرش لابنه الرضيع أحمد فؤاد ، وتردد الملك فى قبول الإنذار الموجه له بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد فى الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السادس والعشرين من يوليو ، ونصيحة «على ماهر» له بضرورة الموافقة حفاظا على حياته ؛ حتى لا تتعرض البلاد لحرب أهليه ، واشتراط الملك فاروق موافقته على ذلك بأن يكون وداعه رسميا ، وأن يحضر لتوديعه «على ماهر» ، والسفير الأمريكى ضمانا لسلامته . وقد تطرق هذا الفصل أيضا إلى كيفية إعداد وثيقة تنازل الملك عن العرش لابنه القاصر «الأمير أحمد فؤاد» ومغادرة فاروق لمصر هو وأسرته على اليخت «المحروسة» فى طريقه إلى إيطاليا .

وتناول الفصل الثامن المعنون «حركة الجيش تقترب من السلطة» لموضوع المناداة بأحمد فؤاد ملكا على مصر والسودان وظروف إنشاء مجلس الوصاية الذى يتولى سلطات الملك الدستورية حتى يبلغ سن الرشد ، ومباشرة مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية حتى يتم تشكيل مجلس الوصاية ، ومشكلة انعقاد البرلمان المنحل للبت فى مسألة اختيار الأوصياء على العرش ، واستقرار الرأى على إقامة نظام وصاية مؤقت تنقل إليه من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات ، ورغبة معظم من أحاطوا برجال الثورة من مستشارين وقوى سياسية فى إتاحة الفرصة للعسكريين فى الحكم ، والوقوف

عروض موقعة ـــ

ضد البرلمان والديمقراطية بحجة الحفاظ على الثورة. والغريب فى الأمر أن «الدكتور السنهورى» رئيس مجلس الدولة و«سليمان حافظ» وكيل المجلس ومستشار الرأى لرئاسة مجلس الوزراء والدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى وغيره كانوا يشجعون الضباط على تحدى الدستور والديمقراطية بحجة أن للثورة قانونها الخاص، وأن البلد فى وضع ثورى وبحاجة إلى خطوات ثورية وفقه ثورى، وكذلك كان الإخوان المسلمون يشجعون هذا الاتجاه على أمل أن ضرب كل القوى السياسية الأخرى قد تمكنهم من احتواء الثورة، ثم سارت الجماهير الشعبية فى ركاب هؤلاء تأييدا للثورة وبخاصة بعد طرد الملك، وصدور قانون الإصلاح الزراعى، والحديث المتصاعد ضد الاستعمار وأعوانه. تعرض هذا الفصل لتعيين مجلس وصية العرش من «الأمير محمد عبدالمنعم» و«بهى الدين بركات» و«محمد رشاد مهنا»، وإلى إعادة انتخاب «جمال عبدالناصر» رئيسا للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، وإلى قرار مجلس الوزراء فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ بإلغاء الرتب والألقاب المدنية فلم يعد هناك باشا أو بيك، وأن يلقب رؤساء مجالس الوزراء العاملين والسابقين بلقب الرئيس؛ مما أعطى لحركة الجيش بعدا اجتماعيا، ودل على اتجاه هذه الحركة نحو السير فى طريق التغيير الاجتماعى، وإلى إعادة تنظيم الجيش وتطهيره باستبعاد بعض القيادات العسكرية واستبدال قيادة جديدة بها معروفة بولائها لأهداف التغيير؛ حيث كان «عبدالناصر» يتوجس الشر من زملائه وبخاصة الذين يحاولون فرض سيطرتهم أو إيجاد مكان قوى لهم فى مجلس القيادة. يضاف إلى ذلك تعرض هذا الفصل لتفكير «جمال عبدالناصر» فى التحضير لاختيار النظام البديل عن النظام الملكى وهو إعلان النظام الجمهورى فى الوقت المناسب، واختياره للأستاذ «محمود رشيد» المحامى بأن يقوم معه بطريقة سرية بالتحضير لدراسة عن بحث قانونى حول شرعية إسقاط النظام الملكى وإقامة الجمهورية حتى يقوم بتأمين الثورة، كما تعرض للمهام الوطنية التى واجهت ضباط الحركة بعد رحيل الملك مثل التخلص من الاحتلال البريطانى وتحقيق التغيير الاجتماعى فى مصر بإعادة ترتيب المجتمع لتحقيق شىء من العدالة الاجتماعية، وضرورة تطهير الأحزاب. وتطرق هذا الفصل أيضا لحوادث الشغب التى قام بها بعض العمال بشركة الغزل والمنسوجات بكفر الدوار بحجة رفع أجورهم، وتطور الأمر إلى قيام العمال بتحريض العناصر المضادة للثورة بمهاجمة مكاتب الشركة وإشعال النيران فيها، وقتل بعض جنود الشرطة، وقيام الجيش بقمع الفتنة ومقابلة هذا الشغب بالحزم والشدة لإيقاف مثل هذه الاتجاهات وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين وتنفيذ حكم الإعدام فى «على خميس» قائد الشغب، و«على البقرى» أحد عمال المصنع، والحكم بالسجن والغرامة على آخرين، كما تم التعرض فى هذا الفصل لمشروعات قانون الإصلاح الزراعى وقانون العمل الذى يؤمن للعامل الصناعى مستقبله، ويوفر له الضمانات التى تحدد علاقته بصاحب العمل، وإلى الأزمة التى

حدثت بين «على ماهر» رئيس مجلس الوزراء ومجلس القيادة بشأن معارضته لقانون الإصلاح الزراعى التى انتهت برحيله وتعيين «محمد نجيب» رئيسا لمجلس الوزراء بدلاً منه.

أما الفصل التاسع والأخير المعنون «وقفه بعد الانقلاب وقبل تشكيل وزارة محمد نجيب» فقد تعرض لتعريف الثورة وأسبابها ومراحلها وقارن بينها وبين الانتفاضة والانقلاب، ورؤية قادة الحركة فى ضرورة إسناد قيادتها إلى ضابط كبير له شهرته فى صفوف الجيش وشعبيته بين الجماهير واستعراض أسماء «عزيز المصرى»، واللواء «فؤاد صادق» و«محمد نجيب» واعتذار الأول والثانى واستقرار الأمر على اختيار «محمد نجيب» الذى كان يتمتع بسمعة طيبة بين ضباط الجيش. هذا إلى جانب مواقفه فى انتخابات نادى الضباط، وشجاعته فى حرب فلسطين؛ مما أهَّله لقيادة حركة عسكرية ناجحة قام بها الجيش. وقارن هذا الفصل بين الشهرة التى حازها «محمد نجيب» فى بداية الحركة، والتغيير الهائل والتحول الرهيب لطمس معالم كل ما قام به من أعمال بعد خلافه مع قيادة الثورة وانقلابهم عليه على الرغم من أنه جزء من تاريخ مصر واسم ينبغى أن يصان ويحترم فهو الرجل الذى وضع رأسه على كفه ليلة ٢٣ يوليو فداء لمصر. إلى جانب ذلك فقد تعرض هذا الفصل إلى الواقع الاجتماعى والطبقى للضباط الأحرار؛ حيث كانوا فى معظمهم من أبناء الطبقة البرجوازية المتوسطة، ولم يكن بينهم أحد كان والده قد حصل على رتبة باشا أو بيك، كما أن أحدًا منهم لم يكن يملك والده ليلة قيام الثورة ما يزيد عن الخمسين فدانا، يضاف إلى ذلك أن أصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية (عدا اللواء محمد نجيب).

هذا عن موضوعات الكتاب وفصوله، أما عن الملاحق فتشمل ٢٦ وثيقة فى غاية الأهمية، وهى فى معظمها غير منشورة؛ منها منشور بعنوان خطاب مفتوح إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٨ يشكو فيه الضباط من الفوضى التى تعم الجيش المصرى بعد أن ابتعد أفراده عن التدريب والتسليح والضبط والربط وانشغلوا بالمشاركة فى المناسبات الخاصة كالأفراح والمآتم. ومنها منشور بعنوان «يا ضباط الجيش اتحدوا» يطالب فيه أصحابه باتحاد الكلمة ويحذر من عوامل التفرقة، ومنها منشور بعنوان «قاوموا الطغيان، ودافعو عن الشعب» يطالب فيه كاتبه بالكفاح من أجل الحرية ومقاومة الاستعمار ورفض الأحكام العرفية، ومنها نشرة إخبارية بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٢ كان يصدرها الضباط الأحرار بشأن المعلومات التى توفرت لدى بعض العسكريين حول مدبرى حريق القاهرة، ومنها منشور بعنوان «أهداف الضباط الأحرار»، وفيه تم التركيز على ضرورة محاربة الاستعمار وتكوين جيش وطنى قوى، ومنها وثيقة عن خطة حركة الجيش بخط زكريا محيى الدين وباشتراك عبدالحكيم عامر وإضافات جمال عبدالناصر عليها وتقع فى ست صفحات لم تنشر من قبل، ومنها كشف بأسماء الضباط الأحرار، ومنها التقرير المقدم من البكباشى عبدالمنعم عبدالرءوف بعد عملية حصار قصر رأس التين بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٧.

وهكذا يتضح من عرض هذا الكتاب أنه بحث علمى مدعم بالوثائق وحسن التعليل والتدليل، كشف فيه مؤلفه النقاب عن عدم مصداقية العديد من مذكرات قادة هذه الحقبة من السياسيين ورجال الثورة، وتناقض بعضها مع البعض الآخر، وتحول بعضها إلى تصفية للحسابات بين أصحابها رفاق الأمس. وإلى جانب ذلك فقد كشف النقاب عن موضوعات أخرى كثيرة كانت غير واضحة دارت حولها الشكوك والملابسات مثل أسماء الضباط الأحرار، ودور التنظيمات الأخرى فى حركة الجيش، ومن الذى أذاع البيان الأول للثورة، وملابسات تحرك مقدمة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة بقيادة «البكباشى يوسف صديق منصور» وساعة الصفر، ودور «اللواء محمد نجيب» فى قيادة حركة الجيش وكذا دوره فى عملية عزل الملك ورحيله عن البلاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢.

والخلاصة التى نستطيع أن نصل إليها أن كل التنظيمات السرية داخل الجيش المصرى خلال الفترة من عام ١٩٣٦ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد شاركت فى بناء القاعدة الثورية فى الجيش المصرى، كما أن هذه التنظيمات بضباطها قد انضموا وشاركوا فى تنظيم الضباط الأحرار الذى قاده «جمال عبدالناصر» بمهارة فائقة.

وتعتبر معركة انتخابات نادى الضباط هى بداية المواجهة العلنية بين الملك وتنظيم الضباط الأحرار التى انتهت بصراع المائة الساعة لإسقاط نظام حكم الملك فاروق الذى تحقق عصر يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢. ونستطيع أن نقول وبحق إن «البكباشى جمال عبدالناصر» هو قائد تنظيم الضباط الأحرار الذى نظم وتحرك مع رجاله ليلة قيام الحركة، وإن «اللواء أركان حرب محمد نجيب» هو القائد الذى أعلنت حركة الجيش باسمه، وهو الذى قاد عملية عزل الملك ورحيله عن البلاد ولولاه لما نجحت الحركة. كما أن البكباشى يوسف صديق منصور هو فارس الثوار الذى هاجم قيادة الجيش وسيطر عليها وكان محور نجاح الحركة.

لقد تساءل مؤلف هذا الكتاب إلى متى سيلتزم المؤرخون الصمت؟ وأجاب على تساؤله بأنه قرر كتابة وتسجيله؛ هذا الحدث الذى هز مصر ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لينطلق بها عبر مسيرة متعرجة استحقت الكتابة والتسجيل.

ويبدو أن عدم كتابة المؤلف خاتمة لكتابه هذا أنه - وكما علمت منه - فى طريقه لإصدار الجزء الثانى من تاريخ ثورة يوليو الذى سيتناول الفترة من وزارة نجيب الأولى حتى تولى عبدالناصر الحكم بموجب الاستفتاء الشعبى فى يونيو ١٩٥٦ والذى أعطاه تفويضا كاملا بتولى حكم مصر كيفما شاء. وهنا بدأت فترة حكم عبدالناصر وأصبح هو المسئول عن حكم الدولة وحده، وليس مجلس قيادة الثورة.

ولما كان الناس فى حاجة إلى بطل قومى يوقظ فيهم الأمل ويغسل عار سنوات الاستعمار فقد كان جمال عبدالناصر هو الأمل المرتقب الذى تطلعت إليه الجماهير وناشدته غسل هذا العار الذى لحق بالوطن، والعمل على إصلاح أحوال البلاد.